

## تحرك عاجل

### احتجاز باكستاني بمغزل عن العالم الخارجي بعد ترحيله القسري

ألقت السلطات الإماراتية القبض على عبدول حفيظ، البالغ من العمر 37 عامًا، والذي يُدير شركة لت تركيب وصيانة المعدات والأجهزة الكهربائية في دبي، خارج منزله في 27 يناير/كانون الثاني 2022، وأُحتجز بعد ذلك. وبعد مرور ثمانية أيام فقط، رُحِّل إلى باكستان قسرًا، بينما لم تُطلع الشرطة الإماراتية أسرته على أي معلومات بشأن اعتقاله، وطلبت منها جواز سفره فحسب. ومنذ ذلك الحين، لم تصلهم أي معلومات عن مكان وجوده، أو التهم المُوجَّهة إليه، أو حتى سُبُل الانتصاف القانونية التي يمكنهم اللجوء إليها. وتعتقد أسرة عبدول حفيظ أنه مُعرَّض لخطر شديد في باكستان، وهو ما دفعه قبلاً في 2012 إلى الهجرة إلى الإمارات العربية المتحدة، بعد وقوع هجمات مميتة ضد أفراد من أسرته. ومن ثم، يجب على السلطات الباكستانية الكشف فورًا عن مكان وجوده، وتوفير السُّبل له للاتصال بأسرته ومحاميه على نحو منظم، وإتاحة المجال أمامه لممارسة حقوقه في المحاكمة العادلة ومراعاة الإجراءات والأصول القانونية الواجبة.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

السيد شيخ رشيد أحمد

وزير الداخلية

قاعة رقم 409، الطابق الرابع، بناية R،

مقر الحكومة الباكستانية، شارع الدستور،

المنطقة الحمراء، إسلام آباد، باكستان

فاكس: +92-51-9206380

البريد الإلكتروني: [dslaw2@interior.gov.pk](mailto:dslaw2@interior.gov.pk)

معالي الوزير شيخ رشيد أحمد،

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم لعرب عن بواعث القلق بشأن سلامة وحياء **عبدول حفيظ** الذي اعتقلته ورخلته سلطات دبي على نحو غير قانوني من الإمارات العربية المتحدة وأعادته قسرًا إلى باكستان في 4 فبراير/شباط 2022. ومنذ ترحيله، لم تُتَح لأسرته أي وسيلة للوصول إليه، أو أي معلومات عن مكان وجوده أو ما إن كان حتى على قيد الحياة.

وغادر عبدول حفيظ باكستان في 2012، حينما تعرّض هو وأسرته إلى تهديدات عنيفة بالقتل. وينتاب زوجته وابنه الخوف بأن يواجه عبدول نفس مصير والده الذي قُتل بالرصاص في بلوشستان أو مصير شقيقه الذي أُختُطف في 2010 على أيدي قوات الأمن، كما يُزعم، وعُثر عليه قتيلاً بعد أسبوعين. وبالتالي، يجب إطلاع أسرته على مكان وجوده والتهم الموجهة إليه، كي يتسنى لها اتخاذ ما يلزم للتجهيز لمحاكمته، التي تُعد حقًا دستوريًا بصفته مواطنًا باكستانيًا.

ونحثكم على أن تُفصحوا فورًا عن مكان وجود **عبدول حفيظ** لأفراد أسرته وأن تُتيحوا له المجال للتواصل بانتظام معهم ومع محام يختاره. وفي حالة اتهامه بارتكاب جريمة تحظى بالاعتراف الدولي، يجب ضمان حقوقه بالكامل في المحاكمة العادلة واحترامها.

مع خالص التحيات

جاء رجال عرّفوا أنفسهم بأنهم من شرطة دبي ومسؤولون من مؤسسة تنظيم الصناعة الأمنية في 27 يناير/كانون الثاني 2022 إلى المبنى السكني الذي يعيش فيه عبدول حفيظ مع أسرته في الإمارة وسألوا حارس العقار عن مكان وجوده، ثم انتظروه حتى لحظة عودته إلى المنزل وأوقفوه عند البوابة واعتقلوه في منطقة وقوف السيارات.

وتوجّهت أسرة عبدول إلى مركز شرطة الخوانيج للإبلاغ عن اعتقاله، لكن طُلب منهم المجيء لاحقًا. وفي 31 يناير/كانون الثاني 2022، اتصلت بهم الشرطة لتطلب منهم جواز سفره. وحينما حاولوا الحصول على مزيد من المعلومات بشأن عبدول، نفت احتجازه لديها.

ووفقًا لما أفادت به أسرته، انتقل عبدول حفيظ إلى دبي في 2012، حينما بدأت الأخطار تُهدد بحياته. ولقي والده مصرعه بعد إصابته بالرصاص في فبراير/شباط 2012 بخوزدار في بلوشستان. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2010، أُختطف شقيقه الأصغر، كما يُزعم على أيدي أجهزة الأمن في البلاد، ثم عُثر على جثته بعد أسبوعين. وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، كان ينتقل أحد أقرباء عبدول، رشيد حسين، مع ثلاثة من زملائه بسيارة إلى مقر عمله، حينما اعتقلته قوات الأمن الإماراتية في دبي، ثم رُحّل إلى باكستان بعد ذلك ببضعة أسابيع، ولم تَرِد عنه أي أنباء لاحقًا، وأعلن أن رشيد هو المشتبه به الرئيسي في الهجوم المسلح الذي تعرّضت له القنصلية الفرنسية بكراتشي في 2018.

ويستوفي هذا النوع من الاحتجاز المُطوّل بمعزل عن العالم الخارجي تعريف القانون الدولي الأساسي للاختفاء القسري، المنصوص عليه في المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وعلى الرغم من عدم انضمام باكستان والإمارات العربية المتحدة إلى هذه الاتفاقية، تُمثّل كلتاها دولتين طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب، في حين أنه وردت تقارير موثوقة حول تعرّض الأشخاص المختفين قسرًا للتعذيب وغيره من سوء المعاملة. وإضافة إلى ذلك، صدّقت باكستان على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وإن كانت هناك تهمة مُوجّهة إلى عبدول حفيظ، سواء في باكستان أو الإمارات، فيجب اتخاذ إجراءات تسليمه أو أي إجراءات قانونية ضده في إطار دعوى قضائية علنية، مع الاحترام الكامل لحقه في المحاكمة العادلة، الذي يشمل إمكانية الوصول إلى محامٍ على نحو يتسم بالسرية بدءًا من اللحظات

الأولى من احتجازه. ويحظر القانون الدولي الإعادة القسرية لأي شخص مهاجر إلى موطنه الأصلي ولديه مخاوف تستند إلى أسباب وجيهة من التعرُّض للاضطهاد في بلاده.

ولا تزال أزمة حقوق الإنسان في بلوشستان قائمة، مع الأنباء الواردة عن تعرُّض المُشتبه في انتمائهم إلى الجماعات البلوشية المسلحة ونشطاء المعارضة الذين تتهمهم الحكومة بالضلوع في أنشطة إرهابية للاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الأمن. ولا تتخذ منظمة العفو الدولية موقفًا معيَّنًا بشأن الأشخاص الذين يُزعم اشتراكهم في الهجمات التي تصفها الحكومة بأعمال الإرهاب، سواء كانوا مذنبين أو أبرياء؛ بيد أنه يجب أن يتمتع كل شخص بالكامل بمجموعة حقوق الإنسان المكفولة في القانونين المحلي والدولي. وتُدين منظمة العفو أيضًا الهجمات العشوائية وتلك المُوجَّهة ضد المدنيين من جانب الجماعات المسلحة، وتعترف اعترافًا كاملاً بواجب السلطات الباكستانية تجاه مكافحة الجرائم، بما فيها جرائم العنف كأعمال الإرهاب، وتقديم المُشتبه في مسؤوليتهم عن ارتكاب هذه الجرائم إلى ساحة العدالة ومعاقبة مرتكبيها. وعلى الرغم من ذلك، فإن باكستان لم تنتهك على نحو صارخ فقط الحقوق الإنسانية للأشخاص المُشتبه في ممارستهم أنشطة إرهابية أو في صلتهم بجماعات إرهابية بتعريضهم للاختفاء القسري، بل تقاعست أيضًا عن واجبها المتمثل في توجيه تهم واضحة إلى هؤلاء الأشخاص ومحاكمتهم ومعاقبتهم، حال ثبوت إدانتهم، في إطار محاكمات عادلة.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة الإنكليزية/الأردية**

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل 26 أبريل/نيسان 2022**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عبدول حفيظ (صيغ المذكر)**

**رابط التحرك العاجل السابق: [لا ينطبق]**